GULF CENTER
FOR HUMAN RIGHTS

ارتفاع تحديات حقوق الإنسان في منطقة الخليج وما حولها

التقرير السنوي

لمركز الخليج لحقوق الإنسان

2014

GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

فهرس المحتويات

I. الملخص تنفيذي ٢

II. تقارير البلدان..... ٩

البحرين ٩

إيران ١٣

العراق ١٥

الكويت ١٧

عمان ٢٠

قطر ٢٢

المملكة العربية السعودية ٢٣

سوريا ٢٧

الإمارات العربية المتحدة..... ٣١

اليمن ٣٣

III. الخلاصة..... ٣٦

صورة الغلاف: عبد الهادي الخواجا ونبيل رجب، مؤسسا مركز الخليج لحقوق الإنسان. حيث نهديهما هذا التقرير

I الملخص

١. هذا هو التقرير السنوي الثاني لمركز الخليج لحقوق الإنسان. حيث يوثق مركز الخليج بيئة حقوق الإنسان للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في دول مجلس التعاون الخليجي الست (البحرين والكويت وعمان وقطر و المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، وكذلك إيران والعراق واليمن وسوريا. لقد أدرجت سوريا، ليس لأنها تعتبر عادة دولة خليجية، ولكن لأن مركز الخليج يعتقد أنه من الضروري توثيق الفظائع الواسعة المستمرة لحقوق الإنسان التي تحدث في هذا البلد الذي يقع على مقربة من منطقة الخليج، ولأن الصراع السوري يخلق آثاراً إقليمية في المنطقة.

٢. خلال عام ٢٠١٣، وثق مركز الخليج انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء منطقة الخليج، وأرسل بعثات مراقبة، ودرّب ما يقارب ١٥٠ من المدافعين عن حقوق الإنسان، على مواضيع تتعلق بالأمن الرقمي، والأمن العام، واستخدام آليات الأمم المتحدة، واستخدام وسائل الاعلام الاجتماعية لتعزيز حقوق الإنسان والانتقالية العدالة، وإدارة التوتر والرفاه، وآليات التحقيق وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. بالتعاون مع شركائها الدوليين، قام مركز الخليج أيضاً بإعطاء المنح المختلفة للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم. بالإضافة إلى ذلك، قام مركز الخليج بإرسال بعثات حقوق الإنسان إلى الإمارات العربية المتحدة واليمن وعمان والكويت.

٣. ويعتقد مركز الخليج أن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان يزداد سوءا في منطقة الخليج. ففي جميع أنحاء المنطقة، فإن الذين يمارسون ضغوطات من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويوثقون انتهاكات الحقوق، ويعبرون عن آرائهم المعارضة التي تتماشى مع المعارضة السياسية، أو في بعض الحالات فقط يقومون بتوصيل المساعدات الإنسانية يتم تصنيفهم كخطر يهدد أمن الدولة و بالتالي يتم معاقبتهم. إن الأنظمة الاستبدادية تقيد بشدة الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات في معظم الدول التي يشملها

التقرير، وذلك في محاولة لإسكات المعارضة. على سبيل المثال، تقيّد الحكومات حرية التعبير على شبكة الانترنت من خلال القوانين الجديدة التي تجرم الانتقاد على الانترنت.كما تواجه الحكومات المتظاهرين السلميين بالعنف. كما يمكن أن يتم سجن الإصلاحيين. أن المدافعين عن الحقوق الذين يسعون إلى التعاون مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان واجهوا عمليات انتقامية سواء في الداخل أو الخارج. حيث تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للاعتقال التعسفي والاحتجاز وسوء المعاملة في بعض الأحيان التي يصل إلى حد التعذيب والمحاكمات الجائرة و عقوبات السجن الغير ملائمة. ويخلص التقرير إلى أن الاهتمام الدولي الأكبر لهذه المسألة هو ضروري لضمان حماية أولئك الذين يعرضون حياتهم للخطر بسبب الترويجي والممارسة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء الخليج. مع الملاحظة بأن حجم التجاوزات في بعض البلدان يتطلب اهتماماً أكثراً من بلدان أخرى.

٤. في شهر آذار من عام ٢٠١٣، أصدر مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أول قرار له على الإطلاق، يؤكد على حقوق محددة للمدافعين عن حقوق الإنسان. هذا الاعتراف مهم لمركز الخليج الذي وثق زيادة في كل من استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والقيود المفروضة على أنشطتهم طوال العام في منطقة الخليج.

٥. وفيما يلي تلخيص نتائج مركز الخليج بشأن البلدان:

البحرين

٦. في البحرين، واصلت السلطات حملتها القاسية ضد المتظاهرين وقادة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان و الناشطين المؤيدين للديمقراطية، التي بدأت مع الاحتجاجات الضخمة المؤيدة للديمقراطية التي اندلعت في شباط ٢٠١١. على الرغم من العديد من المساعي التي تبذل مع المجتمع الدولي، خاصةً خلال المراجعة الدورية الشاملة في عام ٢٠١٢، فإن الحكومة البحرينية فشلت حتى الآن في تنفيذ التوصيات

الرئيسية للجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، التي أصدرت تقريرا بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في تشرين الثاني عام ٢٠١١ التي أقرها الملك في البحرين. كما يستمر الإفلات من العقاب للمسؤولين عن تعذيب ومقتل المتظاهرين في عام ٢٠١١ وبعده. استمرت مضايقة نشطاء حقوق الإنسان والمحامين من خلال الاعتقالات التعسفية والاحتجاز وسوء المعاملة والتعذيب أثناء الاحتجاز. حيث يقبع العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان وراء القضبان بتهم ملفقة بعد عرضهم على إجراءات قضائية التي لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. واستخدمت القوة المفرطة لتفريق المتظاهرين السلميين وتم قمعهم في مناسبات عديدة في عام ٢٠١٣، وغالبا ما أدى القمع إلى وقوع إصابات كبيرة.

إيران

٧. شهد عام ٢٠١٣ انتخاب الرئيس حسن روحاني في إيران، الأمر الذي أعطى بعضاً من الأمل لتحسين حماية حقوق الإنسان في البلاد، نظرا لوعد روحاني بتطبيق "ميثاق الحقوق". ومع ذلك تم إسكات العديد من الأصوات المعارضة قبل الانتخابات، فقد تم نتحية ٦٧٢ من المرشحين المسجلين من أصل ٦٨٠ مرشحاً. ولم يتمكن المنشقين البارزين وقادة المعارضة السياسية من المشاركة في الانتخابات بسبب احتجازهم بما فيهم أمير حسين موسوي. فقد قال المقرر الخاص للأمم المتحدة حول إيران بأن المضايقات، والاعتقالات بدون أمر والاحتجاز وسوء معاملة المدافعين عن حقوق الإنسان مستمرة في عام ٢٠١٣. وبالتماشي مع الاتجاه المتنامي في منطقة الخليج، استخدمت جرائم الأمن القومي المبهمة لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، حيث ذكر الكثير منهم بأنهم تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب في السجن. كما لا تزال المخاوف بشأن حرية التعبير قائمة، مع تعرّض العديد من الصحفيين والمدونين للمضايقات والاعتقال لانتقادهم السلطات.

العراق

٨. وسط تدهور الوضع الأمني في العراق، ومع الهجمات اليومية على المدنيين من قبل المتمردين، ما زالت الجهات الفاعلة الحكومية و غير الحكومية العراقية تنتهك الحقوق الأساسية للمواطنين العراقيين بما في ذلك الحق في الحياة و حرية التعبير و حرية تكوين الجمعيات. خلال عام ٢٠١٣ ، وثق مركز الخليج استهداف واضح للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من قبل كل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، خاصة عندما يكشفون الفساد أو يطالبون بالإصلاح. كما تم مواجهة المحتجين السلميين بالقوة المفرطة ، بما في ذلك قتل المتظاهرين في ٥١ نيسان في عمل وحشي، حيث لم يتم بعد التحقيق فيه على نحو كاف.

الكويت

٩. كانت القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير والتجمع سمة رئيسية لحالة حقوق الإنسان في الكويت في عام ٢٠١٣. فقد وثق مركز الخليج الردود العنيفة المفرطة للمظاهرات، بما في ذلك استخدام الدخان والغاز المسيل للدموع لتفريق الحشود. كما يواجه المدونون ونشطاء الإنترنت الآخرين المضايقة والاعتقال، المنع من السفر، والحكم غير المتناسب في أمور عديدة منها تهمة " إهانة الأمير " عند دعوتهم للإصلاح.

عمان

١٠. لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان يتعرضون للمضايقة و الاستهداف في سلطنة عمان بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. ولا يزال العديد من السجناء السياسيين وراء القضبان، وكثير منهم اعتقلوا بعد احتجاجات واسعة النطاق في عام ٢٠١١، وواجهوا اتهامات منها "إهانة السلطان" ، " تجمع غير قانوني"، وتجاوز قوانين جرائم الإنترنت. وتم تفريق المظاهرات بالقوة في عام ٢٠١٣ مع اعتقال واحتجاز المحتجين. ففي حين تعرض الناشطون للترهيب، تم استهدفت الإصلاحيين بالملاحقات

الجنائية والاعتقال والاحتجاز التعسفي. وثّق مركز الخليج في تقرير نشره في كانون الثاني عام ٢٠١٤، التعذيب المنهجي في مراكز الاعتقال السرية، بما في ذلك عمليات إعدام وهمية، والضرب، وتغطية الرأس، والحبس الانفرادي وسوء المعاملة و الإذلال.

قطر

١١. لا تزال القيود المفروضة على حرية التجمع والتعبير في قطر مثيرة القلق. حيث قام مركز الخليج بتوثيق مضايقات المدافعين عن حقوق الإنسان، ولكن تجريم المعارضة، قلة وسائل الإعلام المستقلة، وندرة إعطاء التراخيص لمنظمات حقوق الإنسان الغير الحكومية تجعل الحصول على معلومات عن حالة حقوق الإنسان في قطر أمراً صعباً. وما زالت المادة ١٣٤ من قانون العقوبات سارية المفعول، حيث تجرم انتقاد الأمير أو نائب الأمير. في شهر أيار، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الجريمة الإلكترونية. ويأتي ذلك بعد إدخال مشروع قانون الإعلام في عام ٢٠١٢ الذي يسعى إلى فرض عقوبات مالية باهظة على الصحفيين إذا ما انتقدوا أي دولة في مجلس التعاون الخليجي. و حتى الآن لم يتم سن القانونين، ولكن كلاهما يجسدان اتجاهاً يبعث القلق، سواء داخل قطر وفي مناطق واسعة النطاق من الحكومات التي تسعى للحد من الانتقادات، المعارضة و دعوات الإصلاح من خلال القيود التي لا تتناسب مع الحق في حرية التعبير.

المملكة العربية السعودية

١٢. يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية عدد لا يحصى من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب، حظر السفر، المضايقات القضائية، والمحاكمات الجائرة. كما يستخدم على نحو متزايد ما يسمى بتدابير مكافحة الإرهاب كأداة لاعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان. المادة السادسة من قانون جرائم مكافحة الانترنت من عام ٢٠٠٧ ، على

سبيل المثال ، يتم استخدامها لفرض فترات طويلة من السجن على المدافعين عن حقوق الإنسان. وتتعلق هذه المادة بمواقع " المنظمات الإرهابية " و تمنع الوصول غير المشروع إلى المواقع أو أنظمة المعلومات مع ' نية الحصول على بيانات تهدد الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة أو اقتصادها ". ورفضت السلطات بشكل متكرر تسجيل منظمات حقوق الإنسان واستهدفت بشكل متكرر الذين حاولوا طلب الحصول على الاعتراف القانوني. المملكة العربية السعودية لم توقع وتصدق على معاهدات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والاتفاقات الأساسية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتستمر في رفض قبول الطلبات المعلقة من سبعة مقررين الخاصين بالأمم المتحدة لزيارة البلاد.

سوريا

١٣. إن قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان على القيام بعملهم داخل مناطق الصراع ومناطق أخرى في سوريا كانت مقيدة بشدة في عام ٢٠١٣. إن نشطاء المجتمع المدني والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية و الكتاب والصحفيين والمحامين و أولئك الذين سعوا إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان استهدفوا بشكل متعمد من قبل جميع أطراف النزاع. ووردت تقارير لمركز الخليج عن عمليات القتل غير القانونية، وحالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي و التعذيب المنهجي و غيره من ضروب سوء المعاملة على أيدي قوات الأمن الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة على حد سواء. واعتقل عشرات الآلاف من المدنيين، بما في ذلك المتظاهرين السلميين ، والمجتمع المدني والنشطاء السياسيين وعمّال الإغاثة والصحفيين و الأطباء والمحامين في ظروف قاسية. كما تشير التقارير إلى أن الآلاف من المعتقلين توفوا في عام ٢٠١٣ نتيجة للتعذيب والإهمال ، وفي بعض الحالات بسبب المجاعة.

الإمارات العربية المتحدة

١٤. سيطرت على مشهد حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٣ المحاكمات التي انتقدت بشدة بحق ٩٤ من النشطاء الذين عرفوا باسم "الإمارات العربية المتحدة ٩٤"، والتي أدت إلى ٦٩ حكماً في تموز مع أحكام تصل إلى ١٥ سنة. مركز الخليج ، جنبا إلى جنب مع ائتلاف المنظمات غير الحكومية، نشر تقريرين لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالمحاكمة، بما في ذلك مزاعم ذات مصداقية حول التعذيب وانتهاكات واضحة لحقوق إجراءات التقاضي السليمة. وجسّدت هذه المحاكمات الوضع الأوسع لحقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٣ الذي شهد استمراراً في القيود الشديدة على حرية التعبير، والمحاكمة الجائرة و سوء المعاملة في الاحتجاز. لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المحامون، وأسرهم تحت دائرة الاستهداف من قبل السلطات من خلال المضايقات والترهيب و الاعتقال والاحتجاز التعسفي.

اليمن

١٥. لا يزال اليمن مكاناً في غاية الخطورة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون بانتظام الهجمات والترهيب و المضايقة من كل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. في حزيران، نشر مركز الخليج تقريراً عن اليمن بعد البعثة التي أجريت في شهر نيسان. وخلص التقرير إلى أن الفترة الانتقالية في اليمن برهنت على أنها أكثر خطورة للمدافعين عن حقوق الإنسان بالمقارنة مع النظام السابق. حيث كان في السابق من الواضح بأن التهديدات تصدر من حكومة فاسدة وعنيفة. الآن، إن أولئك الذين يبلغون عن انتهاكات حقوق الإنسان ويروجون للعدالة يواجهون على نحو متزايد اعتداءات مكثفة ولا يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك الاغتيال والضرب، وحملات واسعة النطاق على الانترنت من الاستغلال و الترهيب، واستخدام

إجراءات المحكمة لقمع الصحافة المشروعة. لقد فشلت الحكومة الانتقالية بمنع الهجمات والتحقيق فيها و معاقبة المسؤولين عنها.

II تقارير البلدان

البحرين

١٦. واصلت السلطات في البحرين حملتها القاسية على المتظاهرين وقادة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء المؤيدين للديمقراطية في عام ٢٠١٣، وبشكل واضح منذ بدء الاحتجاجات في شباط ٢٠١١. على الرغم من العديد من التعهدات للمجتمع الدولي، بما في ذلك خلال المراجعة الدورية الشاملة في عام ٢٠١٢، فشلت الحكومة البحرينية بتنفيذ التوصيات الرئيسية للجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، التي أصدرت تقريرا في تشرين الأول ٢٠١١ حيث كان أقرها الملك. ويستمر إفلات المسؤولين عن تعذيب و مقتل المتظاهرين في عام ٢٠١٢ من العقاب. وظلت مضايقة نشطاء حقوق الإنسان والمحامين من خلال الاعتقالات التعسفية والاحتجاز و سوء المعاملة المنهجية والتعذيب في الاعتقال سمة أساسية من سمات المشهد البحريني لحقوق الإنسان. حيث يقبع العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان وراء القضبان بتهم ملفقة، بعد أن واجهوا أو لا زالوا يواجهون الإجراءات القضائية التي لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

١٧. بتاريخ ٧ كانون الثاني من عام ٢٠١٣، أيدت أعلى محكمة في البحرين الإدانات ضد ١٣ ناشطا رائداً لدورهم في المظاهرات المناهضة للحكومة في عام ٢٠١١. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أعربت عن قلقها إزاء عدم وجود الإنصاف والإجراءات القانونية المكفولة للمتهمين. وجاء حكم المحكمة بعد أكثر من عام على تعهد الحكومة بتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، الذي دعت السلطات الى " تخفيف عقوبة جميع الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم التعبير السياسي التي لا تدعي للعنف"، وإلى إسقاط

الأحكام المفروضة بعد المحاكمات الجائرة جداً. تلقى مركز الخليج تقارير بأن السجناء تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب أثناء الاحتجاز.

١٨. في نيسان، أجلت السلطات البحرينية إلى أجل غير مسمى وللمرة الثانية زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب خوان منديز. وفي شهر أيار، قام مركز الخليج مع مركز البحرين لحقوق الإنسان بإطلاق نداء مشتركاً لخوان منديز، مارغريت سيكاغيا وفرانك لارو، المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بالتعذيب، حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير على التوالي. ووقع النداء من قبل أكثر من ٥٠ منظمة غير حكومية في جميع أنحاء العالم، ودعا النداء إلى إجراء تحقيق حول التعذيب في السجون البحرينية. صادقت البحرين على اتفاقية مناهضة التعذيب عام ١٩٨٤، في عام ١٩٩٨ و بالتالي فإن المطلوب بموجب القانون الدولي ليس فقط اتخاذ تدابير فعالة لمنع التعذيب ولكن أيضا للتحقيق في مزاعم ذات مصداقية بشأن التعذيب. وثّق مركز الخليج العديد من ادعاءات سوء المعاملة و التعذيب أثناء الاحتجاز طوال عام ٢٠١٣، ولم تم التحقيق بشكل كافٍ في أيا منها من قبل السلطات.

١٩. هناك مثال واضح لثقافة الإفلات من العقاب في البحرين، وهو قضية المدافعة عن حقوق الإنسان والصحفية نزيهة سعيد، مراسلة فرانس ٢٤ في البحرين وراديو مونتي كارلو الدولي. تقول سعيد أنها تعرضت للتعذيب في مركز شرطة الرفاع في عام ٢٠١١. فقد كانت "معصوبة العينين، وتعرضت للركل واللكم والصفعات. كما تم شد شعرها، جلدها بأنابيب بلاستيكية، ووضع حذاء في فمها، ووضع رأسها في المرحاض ". لقد حصلت سعيد على ثلاثة تقارير طبية مستقلة أكدت أنها تعرضت للتعذيب، إثنين منهما أصدرا من قبل أطباء يعملون لدى وزارة الداخلية. على الرغم من الأدلة الواضحة على التعذيب والتعرّف على خمسة من الجلادين، فقد واحدة منهن، وهي الشرطية سارة الموسى، تم نقلها الى المحكمة من قبل النيابة العامة. وبرئت موسى من كل التهم بتاريخ ٢٢ تشرين الأول عام ٢٠١٢، وتم تثبيت تبرئتها يوم ٢٣ حزيران ٢٠١٣. وهكذا لم يحاسب أحد على تعذيب نزيهة سعيد.

٢٠.في أكتوبر ، اعتقل ثلاثة مسعفون خلال احتجاجات عام ٢٠١١، وأرسلوا رسالة من سجن جو، تم الإطلاع عليها من قبل مركز الخليج. وفي الرسالة تحدثوا عن ظروف احتجازهم السيئة، بما في ذلك سوء المعاملة، الاكتظاظ، سوء النظافة والمعايير الصحية. وأعلنوا عن عزمهم على إنشاء هيئة مستقلة من المسعفين لحقوق الإنسان. ووقع على الرسالة إبراهيم الديمستاني، وممرضة والأمين العام لجمعية التمريض البحرينية حسان معتوق، وممرضة قسم الطوارئ في مجمع السلمانية الطبي، والدكتور علي العكري وهو طبيب جراح لعظام للأطفال.

٢١.في تشرين الثاني، رفضت السلطات البحرينية طلب من مركز الخليج وائتلاف المنظمات غير الحكومية الدولية، لمراقبة جلسة استماع في قضية ناجي فتيل، المؤسس المشارك لجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان و مدون بارز. اعتقل ناجي فتيل من دون مذكرة بتاريخ ٢ أيار ٢٠١٣ وبمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أيام، وهي الفترة التي زعم أنه تعرض للتعذيب خلالها في مديرية التحقيقات الجنائية، واقتيد إلى وزارة الداخلية في المستشفى مرتين لتلقي العلاج. في أول جلسة استماع من محكمته، تحدث فتيل حول التعذيب الذي تعرض له، وخلع قميصه لإظهار علامات التعذيب على ظهره. وزعم أنه تعرض لصدمات كهربائية في أعضائه التناسلية وقدمه اليسرى وظهره، بالإضافة إلى الإيهام بالغرق، والضرب المبرح، والتعليق من يديه في السقف، والتحرش الجنسي والتهديد بالاغتصاب والحرمان من النوم. لم يكن هناك أي تحقيق في هذه المزاعم، ومُنع فتيل من حضور جلسة المحكمة المقبلة، حيث يعتقد مركز الخليج أنها محاولة لإسكاته. وحكم على فتيل بتاريخ ٢٩ أيلول ٢٠١٣ بـ١٥ سنة في السجن بتهمة "إنشاء مجموعة بغرض تعطيل الدستور" بموجب المادة ٦ من قانون الإرهاب. يتبع هذا الحكم ستة أشهر كانت مفروضة عليه في أيار بتهمة " حضور تجمعات غير قانونية".

٢٢.مركز الخليج يشعر بقلق خاص إزاء استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين الذين يتعاونون مع منظومة الأمم المتحدة. في شهر تشرين الأول، استدعي المدافع عن حقوق الإنسان والمؤسس المشارك و رئيس جمعية شباب حقوق الإنسان محمد المسقطي إلى مركز شرطة آل خميس حيث تم استجوابه بتهمة

"التحريض على الكراهية ضد النظام". المسقطي كان يتعاون بنشاط مع مفوضية حقوق الإنسان، وزار المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني في آب ٢٠١٣. كما اعتقل المدافع عن حقوق الإنسان حسين جواد، وهو رئيس المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان لمدة ١٥ يوما ووجهت إليه تهمة " التحريض على كراهية للنظام" بسبب كلمة القاها في المنامة بتاريخ تشرين الثاني. حيث كان يعرف أنه كان على اتصال مع المفوضية. وكان جواد أيضاً واحد من ١٨ مدافعاً عن حقوق الإنسان الذين وضعوا أسماءهم مع الصور في صحيفة موالية للحكومة، وهي أخبار الخليج، في أواخر تشرين الأول، والمتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان و أنشطة "إرهابية " في محاولة سافرة لتشويه أسمائهم و سمعتهم .

٢٣. تتواصل القيود على الاحتجاجات في البحرين وتفريقها بالقوة. فبتاريخ ١٤ آب عام ٢٠١٣، نظمت حركة ' تمرد ' الاحتجاجات السلمية في مختلف أنحاء البلاد، مع إغلاق العديد من المحلات التجارية والشركات تغلق ليوم واحد. تم مقابلة هذه الاحتجاجات مع حملة عدوانية من قبل السلطات واعتقال العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان. وأغلقت الشرطة عدد من الشوارع مع الأسلاك الشائكة و استخدمت الغاز المسيل للدموع لتفريق هؤلاء الذين تجمعوا للاحتجاج. وألقي القبض على العشرات دون إذن مسبق من الاحتجاجات وقدمت على تنفيذ ما لا يقل عن ١٣ اعتقالاً في اليوم. وذكر العديد من المعتقلين أنهم تعرضوا للضرب المبرح أثناء الاعتقال. وبتاريخ ٩ آب عام ٢٠١٣، أبلغت القائمة بأعمال لمركز البحرين لحقوق الإنسان والمدير المشارك لمركز الخليج مريم الخواجة بأنه لن يسمح لها بركوب الطائرة المتجهة إلى البحرين من كوبنهاغن، حيث أن السلطات البحرينية منعتها من دخول البلاد. حيث كانت الخواجة قد أعلنت على الملأ بأنها ترغب في مراقبة الاحتجاجات بتاريخ ١٤ اب.

٢٤. في تشرين الثاني، قام مركز الخليج مع مركز البحرين وفرونت لاين ديفيندر "المدافعون في الخط الأمامي" والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ومعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بدعوة الحكومة البحرينية إلى الإفراج المدافع عن حقوق الإنسان نبيل رجب، وفقا للمادة ٣٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية البحريني، على أساس أنه قد أكمل ثلثي مدة عقوبته. رجب الذي يشغل منصب رئيس مركز البحرين

والأمين العام لمركز الخليج، يقبع ظلما في السجن منذ ٩ أيلول ٢٠١٢ لقيادته في الدعوة لتعزيز و حماية حقوق الإنسان في البحرين. رجب الذي لا يزال خلف القضبان أيضا في المجلس الاستشاري في منطقو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة هيومن رايتس ووتش، وهو نائب الأمين العام للاتحاد الدولي لحقوق الإنسان.

٢٥.ومن الأمثلة الأخرى للمضايقات المستمرة للمدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين ما يلي: بتاريخ ٣١ تموز عام ٢٠١٣، ألقي القبض على الناشط على الانترنت في مجال حقوق الإنسان محمد حسن و احتجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة أسبوع. كما اعتقل محاميه عبد العزيز موسى في وقت لاحق عندما ذكر علناً أن هناك علامات موكله تشير إلى تعرضه للتعذيب في الاعتقال. بتاريخ ٦ أيلول عام ٢٠١٣، تم اعتقال عضو فريق التوثيق من جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان علي حسين عبد النبي (٢٠ عاماً)، واحتجز لمدة ٤٥ يوما. أما المدون البحريني البارز علي عبد الإمام، وصاحب من أكثر المواقع شعبية في البحرين bahrainonline.org ، والذي كان من أول الداعيين لاحتجاجات ١٤ شباط ٢٠١١، فقد فر إلى المنفى من البحرين بعد أكثر من عامين في الخفاء بعد أن حُكم عليه غيابيا لمدة ١٥ عاما في السجن لدوره في الاحتجاجات.

إيران

٢٦.شهد عام ٢٠١٣ انتخاب الرئيس حسن روحاني في إيران، الأمر الذي أعطى بعض الأمل لتحسين حماية حقوق الإنسان في البلاد، نظرا لوعد روحاني بتطبيق "ميثاق الحقوق". ومع ذلك تم إسكات العديد من الأصوات المعارضة قبل الانتخابات، فقد تم نتحية ٦٧٢ من المرشحين المسجلين من ٦٨٠ مرشحاً. ولم يتمكن المنشقين البارزين وقادة المعارضة السياسية من المشاركة في الانتخابات بسبب احتجازهم بما في ذلك مير حسين موسوي. فقد قال المقرر الخاص للأمم المتحدة حول إيران بأن المضايقات، والاعتقالات بدون أمر والاحتجاز وسوء معاملة المدافعين عن حقوق الإنسان مستمرة. وبالتماشي مع الاتجاه المتنامي

في منطقة الخليج، واستخدمت جرائم الأمن القومي المبهمة لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، حيث ذكر الكثير منهم بأنهم تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب في السجن.

٢٧. تواصل إيران فرض القيود على الحق في حرية التعبير. حيث تم مضايقة الصحفيين والمدونين الذين ينتقدون السلطات والمحتجزين. وتلقى مركز الخليج تقاريرا تفيد بأن نشطاء الانترنت قد تعرضوا للتعذيب بقصد الحصول على اعترافات قسرية وإجبارهم على إعطائهم كلمات المرور للوصول إلى حساباتهم عبر الإنترنت. كما تبقى بعض مواقع الإنترنت محظورة من قبل السلطات. إن التحقيق في وفاة المدون الستار بهشتي الذي دعا إليه من بين الآخرين المقررين الخاصين للأمم المتحدة لإيران المعنيين: بالخروج عن نطاق القضاء أو الإجراءات الموجزة أو الإعدام التعسفي؛ بمسألة التعذيب و غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقاب؛ وتعزيز و حماية الحق في حرية الرأي والتعبير لم تؤتي ثماره بعد. بهشتي قد ألقي القبض عليه من قبل شرطة الإنترنت الإيرانية في تشرين الأول ٢٠١٢ بتهمة " إجراءات ضد الأمن القومي على الشبكات الاجتماعية و الفيسبوك ". توفي في عهدة الدولة بعد سبعة أيام.

٢٨. تم الإفراج عن عدد من السجناء السياسيين و المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان في أيلول عام ٢٠١٣، على الرغم من أنه تم الإفراج عن العديد بسبب انتهاء أو قرب انتهاء حكمهم. رحب مركز الخليج بأنباء الإفراج عن محامية حقوق الإنسان نسرين سوتوده ، الحائزة على جائزة ساخاروف في البرلمان الأوروبي لحرية الفكر في عام ٢٠١٢، بعد أن تم سجنها منذ أيلول ٢٠١٠ بتهمة " نشر دعاية والتآمر لإلحاق الضرر بأمن الدولة ". ويعتقد مركز الخليج أن سوتوده كانت مستهدفة وسجنت فقط بسبب عملها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عملها بالتمثيل القانوني غيرها من المدافعين عن حقوق الإنسان في أعقاب الانتخابات الإيرانية المتنازع عليها في عام ٢٠٠٩ والعمل مع الشباب السجناء المحكوم عليهم بالإعدام. لقد تم الحكم على سوتوده لمدة ١١ عاماً في السجن، خفضت لاحقا إلى ٦ سنوات، حيث قضت ٣ منها. كما تم منعها أيضاً من مزاولة مهنة المحاماة لمدة عشر سنوات وتم فرض حظر السفر عليها وعلى ابنتها.

مركز الخليج يأمل أن يسمح لسوتوده بالعودة إلى عملها في الممارسة القانونية، وأن لا تواجه قيود على السفر في المستقبل، رغم أن هذا لم يكن واضحا من قبل المحكمة" .

٢٩.بقي المدافعين البارزين الآخرين عن حقوق الإنسان في السجن في إيران، مع تقارير تفيد بإساءة المعاملة، بما في ذلك الحرمان من الرعاية الطبية الكافية. في تشرين الثاني، دعا مركز الخليج السلطات الإيرانية إلى إطلاق سراح وضمان السلامة الجسدية والعقلية للمدافع عن حقوق الإنسان والمحامي عبد الفتاح سلطاني. إن سلطاني الذي حكم عليه ١٨ عاما في السجن في آذار ٢٠١٢ وخفض لاحقا إلى ١٣ عاماً، بدأ إضرابا عن الطعام في تشرين الثاني ٢٠١٣ احتجاجا على نقص الرعاية الطبية المناسبة له و للسجناء الآخرين الواعيين المحتجزين في سجن ايفين بطهران. انضم ثلاثة آخرون إلى سلطاني في الإضراب عن الطعام. سلطاني هو أيضاً محامي بارز في حقوق الإنسان و مؤسس مشارك و متحدث باسم مركز المدافعين عن حقوق الإنسان. إن الاتهامات الموجهة له هي " حصوله على جائزة نورمبرغ الدولية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩ "، و" إعطاء مقابلات صحفية عن قضايا موكليه"، و" الشاركة في تأسيس مركز المدافعين عن حقوق الإنسان".

العراق

٣٠.وسط تدهور الوضع الأمني في العراق، تواصل الجهات الفاعلة الحكومية والغير حكومية العراقية في انتهاك الحقوق الأساسية للمواطنين العراقيين بما في ذلك الحق في الحياة، و الحق في الاحتجاج وحرية التعبير و حرية تكوين الجمعيات. خلال عام ٢٠١٣ ، وثقّ مركز الخليج استهدافات واضحة بحق الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من قبل كل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، خاصةً حيث يقومون بالكشف عن الفساد أو المطالبة بالإصلاح. كما تم مواجهة المحتجين السلميين بالقوة المفرطة ، بما في ذلك قتل المتظاهرين في ٥١ نيسان في عمل وحشي، حيث لم يتم بعد التحقيق فيه على نحو كاف.

٣١.تم استهداف الصحفيين فقط بسبب نشاطاتهم السلمية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التحرش بشكل مستمر والاعتقال والاحتجاز و الملاحقة القضائية، و في أسوأ الحالات الاغتيال في وضح النهار. في الواقع، احتلت العراق "أسوأ مكان" حسب لجنة حماية الصحفيين في مؤشر الإفلات من العقاب في جرائم القتل بحق الصحفيين التي لم تحل في ٢٠١٣. في نيسان، قتل المدافع عن حقوق الإنسان جلال ذياب آل جوهر، وهو أيضاً رئيس جمعية أنصار الحرية، بالقرب من مقر الرابطة في وسط مدينة الزبير. وكان آل جوهر شارك في تأسيس الجمعية في عام ٢٠٠٩، وهي منظمة تهدف للدفاع عن حقوق أكثر من مليون مواطن أسود العراق.

٣٢.في شهر حزيران، تم العثور على جثة الصحفي والعضو الناشط في نقابة الصحفيين العراقيين زامل غنام الزباعي في بغداد. لم يتم محاسبة أحد عن وفاته . في تشرين الأول، اغتيل الصحفي و المدافع عن حقوق الإنسان سعد زغلول، وهو أيضاً عضو بارز في الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين، في مدينة الموصل. لقد عمل زغلول في عدة صحف محلية مستقلة في الموصل و ركزت كتاباته عن الفساد وحقوق الإنسان و إصلاح القوانين. يوم ٧ أيلول عام ٢٠١٣، قتل المدافع البارز عن حقوق الإنسان والناشط كاوا كرماياني، البالغ من العمر ٣٢ عاماً، في كيلار من قبل اثنين من المسلحين المجهولين. عمل كاوا كرماياني كرئيس تحرير مجلة كردية محلية "الرويال"، وكان مراسلا لمجلة أسبوعية "أويني"، وكتب عدة مقالات عن الفساد في إقليم كردستان العراق. لم تكن هناك أي تحقيقات في أعمال القتل هذه ، والتي تم الإبلاغ عنها بعد أن نفذت من قبل أشخاص " غير معروفين" .

٣٣.فرضت السلطات في العراق قيودا شديدة على الحق في حرية التجمع خلال عام ٢٠١٣، بما فيها حظر الاحتجاجات وذلك من خلال استخدام القوة المفرطة لتفريق التجمعات. هاجمت قوات الأمن مظاهرة في الحويجة في نيسان ٢٠١٣. فوفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، تم قتل ٥١ من المحتجين دون إجراء تحقيق وافي حول ذلك. وفي شهر آب، قام الآلاف من المحتجين المطالبين بتحقيق العدالة الاجتماعية و القضاء على الفساد، بالخروج إلى الشوارع في بغداد و العديد من المحافظات في جميع أنحاء البلاد. وتم

رفض إعطاء عدة مجموعات الإذن للمشاركة في الاحتجاجات. كما تعرض للمضايقات عدد من المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن، حيث اشتملت المضايفات اقتحام بيوتهم في الليل حيث تم تحذيرهم خلال الاقتحام بعدم المشاركة في المظاهرات. في مدينة الناصرية و على الرغم من إعطاء ترخيص رسمي للمظاهرة، استخدمت شرطة مكافحة الشغب قنابل الصوت و خراطيم المياه لتفريق المتظاهرين، مما أسفر عن بعض الإصابات كبيرة. و اعتقلت الشرطة في وقت لاحق أربعة محتجين جرحى بينما كانوا يتلقون العلاج في المستشفى.

الكويت

٣٤. لا يزال مركز الخليج قلق إزاء العمليات الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في الكويت، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز والمحاكمات لأولئك الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير، ولا سيما على الانترنت. حيث ألقي القبض على زعماء المعارضة وتم احتجازهم، كما تم استهداف منتقدي الحكومة خلال عام ٢٠١٣. وكانت ردة الفعل عنيفة بشكل مفرط إزاء المظاهرات أيضاً سمة رئيسية لحالة حقوق الإنسان في الكويت في عام ٢٠١٣، حيث عانى المتظاهرون في بعض الأحيان من إصابات خطيرة.

٣٥. إن انتقاد الحكومة على وسائل الإعلام الاجتماعية بما في ذلك على تويتر، الفيسبوك والمدونات الشخصية، قوبل بالاعتقال والملاحقة القضائية غالباً بموجب المادة ٢٥ من قانون الجزاء الكويتي، التي تنص على عقوبة السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات لأي شخص يقوم بشكل علني "بمعارضة حقوق و سلطات الأمير أو أخطائه". كما اتهم المنتقدون أيضاً بالتشهير. بتاريخ ٢٧ شباط عام ٢٠١٣، قبضت قوات الأمن في الكويت على ناشر ورئيس تحرير صحيفة إلكترونية "الآن" زايد الزيد لدى وصوله الى مطار الكويت الدولي من واشنطن. وكان قد حكم على الزيد لشهر واحد في السجن غيابياً في قضية رفعها ضده وزير النفط السابق عبد المحسن مادح. واتهم الزيد بالقدح والذم لنشره مقال يدعو لوضع حد للفساد الحكومي.

٣٦.في نيسان، اعتقل المدافع عن حقوق الإنسان عبد الله فيروز بتهمة إهانة القضاء على وسائل الاعلام الاجتماعية. فيروز هو الأمين العام للحركة الكويتية للعدالة والتنمية (نبراس) وعضو لجنة البدو في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان. إن اعتقاله واحتجازه اللاحق كان بحسب ما ورد بسبب ما ينشره على المدونة وتحديثات على تويتر تنتقد قاضي بسبب أحكامه ضد المتهمين الذين لم يتم إخطارهم بموعد جلساتهم. وكان قد دعا علنا أيضا لإدخال قانون للسماح باستقبال الشكاوى ضد السلطة القضائية. وبتاريخ ٢٩ أيار عام ٢٠١٣، حكمت محكمة الجنايات الكويتية على المدونة سارة آل إدريس ٢٠ شهراً في السجن بسبب أربع تغريدات على حسابها الشخصي على تويتر قيل أنها قوضت مكانة الأمير و شوهت سلطة الأسرة الملكية.

٣٧.شهد عام ٢٠١٣ حملة واضحة بحق الاحتجاجات من قبل السلطات الكويتية. ففي شهر آذار، اتهم المدافع عن حقوق الإنسان محمد الفضلي بـ " مقاومة اعتقال الشرطة " والحكم عليه بالسجن مع وقف التنفيذ لمدة شهر واحد، بعد مشاركته في احتجاج بشهر تموز ٢٠١٢ للمطالبة بحقوق متساوية للمجتمع البدو الذين لا يزالوا محرومين حقوقهم كمواطنين متساويين في الكويت. في نيسان، اعتقل زعيم المعارضة مسلم البراك، وحكم عليه بالسجن لخمس سنوات في السجن بتهمة إهانة أمير وتحدي سلطته. وفقا للتقارير، داهمت الشرطة منزله بعنف أثناء اعتقاله، قيدوه واعتدوا جسدياً على شقيقه. كما تم مواجهة مظاهرة عفوية خرجت احتجاجاً على اعتقاله بالقوة المفرطة، بما في ذلك استخدام الدخان والغاز المسيل للدموع. كما تعرض أيضاً للاعتداء سليمان بن جاسم، وهو عضو في اللجنة الوطنية لرصد الانتهاكات، وهي منظمة توثق انتهاكات حرية التعبير في الكويت. وبينما كان جاسم يراقب المظاهرة، ألقي القبض عليه وتم استجوابه دون حضور محام.

٣٨.في شهر أيلول، تم فرض حظر السفر بحق المدافعة عن حقوق الإنسان وعضو اللجنة الوطنية لرصد الانتهاكات رنا السعدون. وفي تشرين الثاني مثلت السعدون مع اثنين من أعضاء آخرين في اللجنة عبد الله الرافدي ومنذر حبيب أمام المحكمة الجنائية الكويتية بتهمة " إهانة رئيس الدولة (الأمير)، مما يشكل تحدياً

لسلطة الأمير، وتكرار خطاب في مكان عام". وتتعلق هذه الاتهامات بخطاب ألقاه زعيم المعارضة، مسلم البراك بتاريخ ١٥ تشرين الأول ٢٠١٢ خلال مظاهرة ضد الفساد. الرافدي والحبيب قاما على حد سواء بإعادة قراءة الخطاب بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠١٣، و كانت رنا السعدون قد نشرت الخطاب على موقع يوتيوب بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠١٣.

عمان

٣٩. لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان يتعرضون للمضايقة و الاستهداف في سلطنة عمان بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. حيث لا يزال العديد من السجناء السياسيين وراء القضبان، وكثير منهم اعتقلوا بعد احتجاجات واسعة النطاق في عام ٢٠١١، والذي واجهوا اتهامات من بينها "إهانة السلطان" ، " التجمع الغير قانوني" وانتهاكات قوانين الجرائم الإلكترونية . وتم تفريق المظاهرات بالقوة في عام ٢٠١٣ واعتقال واحتجاز المحتجين. وتعرض الناشطون للترهيب المستمر بما في ذلك الاعتقال التعسفي والاحتجاز بشكل منتظم دون تهمة، وسوء المعاملة والتعذيب في الاعتقال و المحاكمات الجنائية التي لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. إن مركز الخليج وثّق التعذيب المنهجي في مراكز اعتقال سرية ، بما في ذلك عمليات إعدام وهمية، والضرب، وتغطية الرأس، والحبس الانفرادي وسوء المعاملة و الإذلال.

٤٠. وكان العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تم استهدافهم خلال عام ٢٠١٣ قد شاركوا في احتجاجات عام ٢٠١١ واستمروا في نشاطهم بالدعوة إلى إجراء إصلاحات في عمان، سواء على الانترنت أوفي الشوارع. وغالبا ما يُحرَم المدافعون من الاتصال مع المحامين أثناء الاحتجاز قبل توجيه التهم بحقهم، ويوجهون لهم التهم في النصف الأخير من اعتقالهم ويمنحهم حق الحصول إلى المشورة القانونية فقط في

أول ظهور بالمحكمة. كما ترفض المحاكم السماع لشكاوى التعذيب وسوء المعاملة أو إصدار أوامر بالتحقيق في التبليغ عن التعذيب.

٤١. من الأمثلة على مدافعي حقوق الإنسان الذين استهدفوا: سعيد جداد هو مدافع بارز عن حقوق الإنسان منذ زمن طويل. تم احتجازه لمدة ثمانية أيام من قبل رجال الأمن في كانون الثاني. لقد تعرض لتغطية الرأس، التكبيل، الاستجواب. لقد أشار المحققون إلى دعواته للإصلاح في تجمعات عام ٢٠١١ وقاموا بتهديده قائلين: "إذا توقفت عن ذلك فبإمكانك العيش حياة طبيعية، وإن لم تتوقف يجب أن تقلق بشأن مستقبل أطفالك".

٤٢. الناشط في مجال حقوق الإنسان والمدون خلفان البدواوي، وهو أيضاً مهندس من خلال التدريب، تعرض للمضايقة خلال العامين الماضيين بسبب دعمه لدعوات الإصلاح. في آذار ٢٠١٣، تم اعتقال البدواوي بشكل تعسفي للمرة الثالثة. فقد أجبر على إيقاف سيارته من قبل ٤ مركبات لا تحمل لوحات على طريق في العاصمة مسقط. لقد تمت محاصرته وسحبه من السيارة. لقد قاموا بتغطية رأسه واقتادوه إلى مركز الاعتقال. ووضعوه في الحبس الإنفرادي بمعزل عن العالم الخارجي لمدة خمسة أيام قبل أن يطلق سراحه دون توجيه اتهام بحقه. بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣ تم اعتقاله بشكل تعسفي للمرة الرابعة وبمعزل عن العالم الخارجي لليلة واحدة في مكان لم يُكشف عنه. لذلك أجبر البدواوي على مغادرة عمان في كانون الأول ٢٠١٣ بسبب المضايقات المستمرة.

٤٣. لقد تم اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان الدكتور صالح العزري هو طبيب ومدير برنامج علم الأحياء الدقيقة في دائرة الصحة العُمانية، وموظف في وزارة الصحة، وبقى محتجزاً لمدة ستة أيام خلال شهر نيسان ٢٠١٣. إن الدكتور العزري مدافع نشيط عن حقوق الإنسان وأيّد الاحتجاجات في عام ٢٠١١، وكان في صدارة الترويج لحرية التعبير في سلطنة عمان. خلال اعتقاله تم تكبيل يديه، تغطية رأسه، وضعه في الحبس الانفرادي مع الموسيقى الصاخبة والضوء القوي لمدة ٢٤ ساعة في اليوم. خلال التحقيق معه تم تهديده في حال عدم التوقيع على اعترافاته سوف يقولون انه كان مع تنظيم القاعدة. أفاد الدكتور لمركز

الخليج: " كانوا يحاولون تأطيري. لقد جعلوني أقرأ تعليقات على الفيسبوك أنا لم أكتبها تنتقد السلطان. لقد كنت مضرباً عن الطعام طوال الوقت. لقد إنهار جسدي ونقلت إلى المستشفى. لكنني رفضت السوائل الوريدية. كنت أعرف حقوقي. ما يحدث في عمان هو ضد حقوق الإنسان".

٤٤. أصدر السلطان العفو في شهر تموز ٢٠١٣ عن المواطنين الذين أدينوا بسبب مشاركتهم في مظاهرة في عام ٢٠١١، للمطالبة بإصلاحات سياسية. خلق العفو أجواءً من تفاؤل لم يدم طويلا في سلطنة عمان للمدافعين عن حقوق الإنسان، حيث تواصلت أنماط من المضايقات. اعتقلت وكالة الاستخبارات العماني المدافع عن حقوق الإنسان والمدون سلطان السعدي مباشرة بعد العفو. بعد ذلك بوقت قصير، قام وكلاء الأمن الداخلي باعتقال ناشطين آخرين بشكل تعسفي وهم، إبراهيم الهدابي وراشد المقبالي، بعد مداهمة منازلهم من قبل قوات الأمن. وأطلق سراح إبراهيم الهدابي بعد يوم واحد من الاعتقال في حين اعتقل راشد المقبالي لأكثر من ٣٠ يوماً.

٤٥. بتاريخ ١٧ تموز ٢٠١٣، تم استدعاء سعيد جداد وهو مدافع بارز عن حقوق الإنسان منذ زمن طويل، للقدوم إلى التحقيق في مكتب المدعي العام في مسقط، بتهمة تقويض سمعة الدولة. كان لجداد دور فعال في تنظيم وقيادة الاحتجاجات المؤيدة للإصلاح في محافظة ظفار في عام ٢٠١١. جداد أيضاً مدون نشيط، ووقع على عدة التماسات تطالب بالإصلاح في سلطنة عمان. في أوائل شهر تموز، اعتقل جداد من مزرعة عائلته في صلالة واحتجز لمدة يومين. وجهت إليه تهمة مقاومة السلطات. ألقي القبض عليه أيضاً في كانون الثاني، حيث وضع في الحبس الانفرادي لمدة ثمانية أيام، مما يدل على وجود نمط واضح من المضايقات المستمرة.

٤٦. استمر مواجهة الاحتجاجات ضد الحكومة بالقمع الشديد. فقد استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق مظاهرات في ليوا، شمال غرب عمان، التي نظمت للاحتجاج على تدهور البيئة وبسبب المشاكل الصحية الكبيرة التي تسببها مصافي النفط وصهر الألمنيوم وعمليات التعدين التي تقع على مقربة من البلدة. أصيب عدة أشخاص، بما فيهم عضو مجلس الشورى المنتخب طالب المعمري، الذي كان قد أعرب عن تأييده

للمتظاهرين، وألقى خطابات في التجمعات الكبيرة. وهو يقضي الآن حكما بالسجن لمدة أربع سنوات لتشويه سمعة البلاد وقطع الطرق والتجمع الغير قانوني. كما دعم الحملة أيضاً صقر البلوشي، وهو عضو منتخب في المجلس البلدي، مما تعرّض للسجن أيضاً بتهم قطع الطرق والتجمع الغير قانوني، في انتهاك واضح لحقوقه في حرية التعبير والتجمع.

قطر

٤٧. لا تزال القيود المفروضة على حرية التجمع والتعبير في قطر تثير القلق. حيث قام مركز الخليج بتوثيق مضايقات المدافعين عن حقوق الإنسان، ولكن تجريم المعارضة، قلة وسائل الإعلام المستقلة، وندرة إعطاء التراخيص لمنظمات حقوق الإنسان الغير الحكومية تجعل الحصول على معلومات عن حالة حقوق الإنسان في قطر أمراً صعباً. وما زالت المادة ١٣٤ من قانون العقوبات سارية المفعول، حيث تجرم انتقاد الأمير أو نائب الأمير.

٤٨. في شهر أيار، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الجريمة الإلكترونية. وفقا لهيومن رايتس ووتش، أعلنت وسائل الإعلام الرسمية بان القانون سوف يقوم "بمعاقبة [..] أي شخص يتعدى على المبادئ أو القيم الاجتماعية أو غير ذلك من نشر الأخبار، والصور، أو تسجيلات مرئية وصوتية تتعلق بحرمة الحياة الخاصة والعائلية للأشخاص، حتى لو كانت صحيحة؛ أو يتعدى على الآخرين من خلال القذف أو التشهير عبر الإنترنت أو غيرها من وسائل تكنولوجيا المعلومات. ويأتي ذلك بعد إدخال مشروع قانون الإعلام في عام ٢٠١٢ الذي يسعى إلى فرض عقوبات مالية باهظة على الصحفيين إذا ما انتقدوا أي دولة في مجلس التعاون الخليجي. و حتى الآن لم يتم سن القانونين، ولكن كلاهما يجسدان اتجاهاً يبعث القلق، سواء داخل قطر وفي مناطق واسعة النطاق من الحكومات التي تسعى للحد من الانتقادات، المعارضة و دعوات الإصلاح من خلال القيود التي لا تتناسب مع التزاماتهم الدولية حول حقوق الإنسان.

٤٩. بتاريخ ٢٨ كانون الثاني من عام ٢٠١٣، قدم ١٥٠ ناشطا من بينهم محمد عيسى الباكر و منصور راشد المطروشي رسالة إلى وزارة الداخلية للحصول على إذن لتنظيم مظاهرة سلمية أمام السفارة الفرنسية احتجاجا على التدخل العسكري الفرنسي في مالي. عندما تم رفض طلبهم ، قدم نشطاء رسالة إلى السفارة الفرنسية في ٦ شباط ٢٠١٣. من ذلك التاريخ، فقد بدأ محمد عيسى الباكر وهو عضو في مجلس إدارة منظمة عادل لحقوق الإنسان المسجلة في جنيف، ومنصور المطروشي وهو متطوع مع نفس المنظمة، باستقبال مكالمات هاتفية تسأل عن معلومات حول أنشطتهما حول حقوق الإنسان. وتبع هذا مع طلب تقديم تقرير إلى سلطات الدولة لاستجوابهما. لكنهما رفضا القيام بذلك، على أساس أنه لم يطلب منهما الحضور بموجب القانون و لم يصدر أمر اعتقال أو استدعاء رسمي. لقد تم اعتقالهما بشهر آذار ٢٠١٣، حيث أضربا عن الطعام في نيسان ٢٠١٣ احتجاجا على اعتقالهما. وأفرج عنهما دون توجيه أي تهمة بعد ٢٨ يوماً من الاحتجاز، وتم إبلاغهما بالمنع من السفر دون إعطائهما أسباب ذلك.

٥٠. كمثال بارز آخر على قمع حرية التعبير في قطر، اعتقل الشاعر محمد بن الذيب العجمي في السجن بسبب كتابته قصيدة اعتبرت أنها تنتقد السلطات، حيث وجهت إليه تهمة التحريض على قلب نظام الحكم. في شهر شباط، تم تخفيض عقوبته من السجن المؤبد إلى ١٥ عاماً، وهو حكم لا يزال غير ملائم كليا ولكن على الرغم من ذلك، أيدته أعلى محكمة في قطر بشهر تشرين الأول ٢٠١٣.

المملكة العربية السعودية

٥١. استمرت السعودية بمحاولة إسكات المعارضين السلميين ونشطاء حقوق الإنسان من خلال الاعتقال التعسفي والاحتجاز و الملاحقة القضائية في المحاكمات التي لا تفي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان خلال عام ٢٠١٣. كما استمرت الانتهاكات للحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع بلا هوادة. ورفضت السلطات بشكل متكرر تسجيل منظمات حقوق الإنسان واستهدفت بشكل متكرر الذين حاولوا طلب الحصول

على الاعتراف القانوني. ولأن المملكة العربية السعودية ليس لديها قانون العقوبات، فيمكن للمدعين العامين والقضاة خلق الاتهامات بناء على تقديرهم لاستهداف منتقدي الحكومة. وتوجه اتهامات زائفة كثيرة، مثل " تتجاوز نطاق الطاعة " و " التواصل مع جهات أجنبية". كما واجه العديد من النشطاء محاكمة بموجب المادة السادسة من قانون مكافحة الانترنت لعام ٢٠٠٧، واستخدم ما يسمى بمكافحة الإرهاب ضد الذين يمارسون بصورة سلمية حقوقهم الإنسانية. وتتعلق هذه المادة بمواقع " المنظمات الإرهابية " و تمنع الوصول غير المشروع إلى المواقع أو أنظمة المعلومات مع ' نية الحصول على بيانات تهدد الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة أو اقتصادها ". كما رفضت الحكومة قبول الطلبات المعلقة من سبعة مقررين الخاصين بالأمم المتحدة لزيارة البلاد. كما أن المملكة العربية السعودية لم توقع وتصدق على معاهدات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والاتفاقات الأساسية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥٢. شملت الحملة على منظمات حقوق الإنسان بإصدار أمر بحل واحدة من أبرز منظمات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، وهي الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية في شهر آذار ٢٠١٣ . أمرت المحكمة أيضاً بمصادرة أصولها لفشلها في الحصول على تصريح لتسجيل المنظمة كمؤسسة غير حكومية. وحكم على المؤسسين المشاركين للجمعية الدكتور عبد الله الحامد والدكتور محمد القحطاني بالسجن ١١ و ١٠ سنوات على التوالي مع المنع من السفر لمدة مساوية تدخل حيز التنفيذ في نهاية عقوبة سجنهم. وشملت التهم الموجهة إليهم "رفض الخضوع لإرادة الملك"، "التحريض" و"التواصل مع جهات أجنبية". في شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٣، أعرب مركز الخليج عن قلقه إزاء الشيخ سليمان الرشدي، وهو مدافع بارز في مجال حقوق الإنسان ومحامي وقاضي السابق، وكذلك رئيس الجمعية. وكان قد احتجز في الحبس الانفرادي منذ كانون الاول ٢٠١٢. وبتاريخ ٧ تموز عام ٢٠١٣، أصدرت المحكمة الإدارية قرارها برفض الإذن لتسجيل مركز العدالة لحقوق الإنسان ككيان قانوني. تبع ذلك أكثر من عام ونصف من المحاولات المستمرة للتسجيل كمنظمة لحقوق الإنسان ، والتي شملت ١٣ محكمة استئناف.

٥٣. حكم على محامي حقوق الإنسان و رئيس منظمة مراقبة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وليد أبو الخير لمدة ثلاثة أشهر في السجن في تشرين الأول لتوقيعه بيان باسم المنظمة يدعو إلى الإصلاحات السياسية. كما تم تجميد طلب المنظمة للتسجيل كمنظمة والحصول على ترخيص لأنشطتها من قبل وزارة الداخلية بعد صدور أمر مباشر من الملك. بتاريخ ٤ كانون الأول عام ٢٠١٣، قدم وليد أبو الخير اعتراض على الحكم. ويواجه الخير أيضاً محاكمة موازية تتضمن اتهامات " حث المنظمات الدولية باتخاذ إجراءات ضد المملكة والإدلاء بأقوال كاذبة وغير موثقة للاساءة الى سمعة المملكة، وإنشاء جمعية غير مرخص لها والإشراف عليها، وإنتاج وتخزين و نشر معلومات من شأنها أن تخل بالنظام العام".

٥٤. شملت القيود المفروضة على حرية التعبير في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٣ على المضايقات المنتظمة ضد الصحفيين وأولئك الذين استخدموا وسائل الإعلام الاجتماعية للتعبير عن آرائهم. على سبيل المثال، اضطرت إيمان القحطاني في شهر نيسان، وهي أحد أبرز المنتقدين للحكومة، لإغلاق حسابها على تويتر نتيجة لمضايقات مستمرة من قبل أفراد من قوات الأمن، بما في ذلك التهديدات بالسجن والتهديدات ضد عائلتها. القحطاني تعمل لعدد من الصحف في الرياض، كما نشرت الصحيفة الريطانية الجارديان عملها. لقد قامت بكتابة التقارير على نحو واسع عن نشطاء حقوق الإنسان الذين اعتقلوا، كما ذكرت محاكمة قادة الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية. وكتبت أيضا عن المرأة السعودية ودورها السياسي في المجتمع. وفي مثال آخر عن المضايقات المستمرة ضدها، تم إيقاف القحطاني في مطار الدمام في تموز ٢٠١٣ من قبل السلطات، ومنعت من السفر إلى الخارج.

٥٥. ظلت معاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال الأحكام الجائرة والغير متناسبة بشكل صارخ سمة واضحة من حملة القمع التي شنتها السلطات السعودية على المعارضة. في تموز عام ٢٠١٣، حكم على رائف بدوي مؤسس ورئيس تحرير موقع شبكة الليبرالية السعودية، وهو منتدى على شبكة الإنترنت أنشئ لتعزيز النقاش السياسي و الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، بالسجن لمدة سبع سنوات و ثلاثة أشهر بالإضافة إلى ٦٠٠ جلدة لاتهامات شملت "إنشاء موقع على شبكة الانترنت يحتوي على اسم ' الليبرالية "،

" إهانة الإسلام من خلال القنوات الإلكترونية " و " تجاوز نطاق الطاعة". اعتقل بدوي بتاريخ ١٧ حزيران ٢٠١٢ بعد إعلان الشبكة الليبرالية السعودية بأن ٧ أيار ٢٠١٢ ليكون "يوم الليبرالية " في المملكة العربية السعودية.

٥٦. بتاريخ ١٧ حزيران من عام ٢٠١٣، حكمت المحكمة الخاصة بأمن الدولة و الإرهاب في جدة على المدافع عن حقوق الإنسان مخلف الشمري بالسجن لمدة خمس سنوات، وفرض حظر السفر عليه لمدة عشر سنوات وحظر منشوراته وسائل الإعلام . وجهت إليه تهمة "محاولة تشويه سمعة المملكة في عيون الرأي العام الداخلي والخارجي"، والتي تندرج في إطار المادة السادسة من قانون الجرائم الإلكترونية، و" التحريض على الفتنة بين الناس". وفي شهر حزيران أيضاً، حكم على المدافع عن حقوق الإنسان الدكتور عبد الكريم خضر لثماني سنوات في السجن، منها خمس سنوات بالسجن مع وقف التنفيذ ومنعه من السفر لمدة عشر سنوات بتهم شملت عصيان الحاكم، محاولة التسبب بالفوضى من خلال تنظيم الاحتجاجات و المظاهرات، و تشويه صورة الدولة من خلال نشر معلومات كاذبة و توزيعها على المنظمات الأجنبية، والتعاون في تأسيس جمعية غير مرخصة.

٥٧. ومن الاتهامات الأخرى التي وجهت بموجب قانون مكافحة جرائم الانترنت، التهم بحق فاضل المناصف في شهر تشرين الثاني عام ٢٠١٣، الذي واجه تهم شملت "إنشاء منظمة لحقوق الإنسان". أما العضوان الآخران من الجمعية السعودية عيسى الحامد و عمر السعيد تعرضا للمضايقة القضائية المستمرة. الحامد يخضع للتحقيق الجاري، والتي تضمنت حتى الآن سبع جلسات. فيما حكم على السعيد في كانون الأول لمدة أربع سنوات في السجن وثلاثمئة جلدة، ومنع السفر لمدة أربع سنوات بعد أن قضاء عقوبته. فوزان الحربي وهو عضو مؤسس في الجمعية، اتهم بموجب قانون مكافحة جرائم الانترنت بشهر كانون الأول بـ " إعداد تصريحات تنتقد الحكومة السعودية، وتتهم السلطة القضائية والسلطة التنفيذية بتهم باطلة، والتشكيك في نزاهة إجراءات الحكومة، وتحريض المواطنين ضد قوات الأمن، والدعوة للعمل العام ضد سلطات الدولة". وهو حاليا رهن الاحتجاز في انتظار المحاكمة.

٥٨. أعرب مركز الخليج في تشرين الأول عن دعمه للحملة التي دعت إلى حق جميع النساء لقيادة السيارة. لا تزال المملكة العربية السعودية البلد الوحيد في العالم الذي يمنع النساء من قيادة السيارات. حيث أعرب مركز الخليج عن قلقه إزاء المضايقات التي تعرّض لها المروجون للحملة من قبل السلطات، وقام بتوثيق حالة واحدة على الأقل طلب فيها رجال الشرطة سائقة ورفيقتها المدافعة عن حقوق الإنسان ايمان النفجان، على التوقيع على تعهدات في مراكز الشرطة بأنها لن تقود أو تركب في سيارة تقودها أنثى. وذكرت هيومن رايتس ووتش أنه من بين ٥٠ امرأة من اللواتي جلسن وراء عجلة القيادة في يوم احتجاجي بتاريخ ٢٦ تشرين الأول تم سحب أكثر من ١٨ منهن من قبل الشرطة.

سوريا

٥٩. إن نشطاء المجتمع المدني والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية و الكتاب والصحفيين والمحامين ظلوا في دائرة الاستهداف بسبب عملهم في حقوق الإنسان بسوريا. وردت تقارير لمركز الخليج عن عمليات القتل غير القانونية، وحالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي و التعذيب المنهجي على أيدي قوات الأمن الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة على حد سواء. واعتقل عشرات الآلاف من المدنيين، بما في ذلك المتظاهرين السلميين، ونشطاء المجتمع المدني والسياسي وعمّال الإغاثة والصحفيين والأطباء والمحامين، واحتجزوا في بعض الأحيان بمعزل عن العالم الخارجي، وفي بعض الأحيان كرهائن، في ظروف لم تستوف المعايير الدولية. وتوفي الآلاف من المعتقلين كنتيجة للتعذيب والإهمال ، وفي بعض الحالات الصارخة بسبب المجاعة. في تشرين الثاني عام ٢٠١٣، انضم مركز الخليج إلى ٤٠ منظمة أخرى لحقوق الإنسان في التعبير عن قلقهم على مصير هؤلاء المعتقلين من قبل جميع الأطراف في سوريا.

٦٠. إن زيادة الاهتمام الدولي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سورية خلال عام ٢٠١٣ تضمن تحقيقات وتقارير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، حيث ركزت آخرها على حالات الاختفاء القسري. أصدر

مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ثلاثة قرارات تدعو جميع الجهات الفاعلة في النزاع على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. في أيار، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم ٢٦٢/٦٧ ، الذي يدين "المجازر وعمليات الإعدام التعسفي والقتل خارج نطاق القضاء، وقتل واضطهاد المحتجين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري". ودعا القرار السلطات السورية إلى إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين بشكل تعسفي، ونشر قائمة بجميع مرافق الاحتجاز، وضمان الامتثال للقانون الدولي في جميع ظروف الاحتجاز والسماح بالوصول إلى مراقبين مستقلين. وتقاعست السلطات عن تنفيذ القرار المذكور، واستمر مركز الخليج بتلقي تقارير عن الاعتقال التعسفي والتعذيب على مدار السنة.

٦١. لا تزال عمليات الخطف و الاختفاء القسري متفشية. بتاريخ ٢ تشرين الأول عام ٢٠١٣، شهد مركز الخليج الذكرى الأولى لاختفاء المحامي السوري البارز في مجال حقوق الإنسان خليل معتوق، مدير المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية . اعتقل معتوق مع زميله في تشرين الأول عام ٢٠١٢، وظل مكان و جوده مجهولاً. على الرغم من التقارير التي تفيد بأنه تم رؤية معتوق في السجون التي تديرها الحكومة، لا تزال الحكومة تمنع معرفة مكان وجوده. إن حسام يوسف، وهو شاب ناشط قام بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بالقرب من منزله، أصبح أيضاً في عداد المفقودين في أيلول ٢٠١٢. تلقى مركز الخليج تقارير تفيد أنه تعرض للتعذيب أثناء الاحتجاز في شباط ٢٠١٣. كما اختطفت الحائزة على جائزة المدافعة عن حقوق الإنسان والكاتبة السورية رزان زيتونة مع زوجها وائل حمادة، واثنين من زملائهم ناظم حمادي و سميرة خليل، بتاريخ ٩ أيلول عام ٢٠١٣، من مكتب مشترك لمركز توثيق الانتهاكات ومركز دعم التنمية المحلية والمشروعات الصغيرة في ضاحية دمشق الشرقية من دوما. إن مركز توثيق الانتهاكات هو منظمة غير حكومية مستقلة تعمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة السورية منذ اندلاع الصراع. فيما يوفر المركز المساعدة الإنسانية خاصة إلى المراكز الطبية. إن مكان جميع المدافعين عن حقوق الإنسان الأربعة ما زال مجهولا.

٦٢. استمر استخدام الاعتقال التعسفي على أيدي قوات الأمن السورية لردع المدافعين عن حقوق الإنسان من القيام بأنشطة في مجال حقوق الإنسان. شمل استهداف العاملين في المجال الإنساني خلال العام المتطوعين مع الهلال الأحمر العربي السوري، وهما محمد اتفح وصهيب حسن سويدان، الذين وضعا على حد سواء في الاعتقال التعسفي، كما زعم أنهما تعرضا للتعذيب واحتجزا بمعزل عن العالم الخارجي في شعري شباط وحزيران على التوالي. كما تم استهداف محامي حقوق الإنسان فايق هويجا، الذي ألقي القبض عليه في حزيران من قبل السلطات السورية. واعتقل مدير المعهد الديمقراطي السوري عبد الهادي الشيخ عوض، بشكل تعسفي في كانون الأول عام ٢٠١٣ وحرم من الاتصال بالمحامين وعائلته. ولم توجّه أي اتهامات ضده لغاية كتابة التقرير.

٦٣. واصلت السلطات السورية استخدام قوانين مكافحة الإرهاب لاستهداف و ردع المدافعين عن حقوق الإنسان من عملهم. تم اعتقال النشطاء ومحاكمتهم أمام محكمة مكافحة الإرهاب السورية، حيث تم إنشاء محكمة خاصة في تموز ٢٠١٢ من قبل الحكومة السورية فشلت في الامتثال للمعايير الدولية. على سبيل المثال، اعتقل مازن درويش، حسين غرير، هاني زيتاني، وأعضاء المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، بتهمة الإرهاب وتم تحويل قضيتهم إلى محكمة الإرهاب الجنائية، وفقاً للمادة ٧ و ٨ من قانون مكافحة الإرهاب التي سنتها السلطات السورية بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠١٢، بعد عام قضوه في الاعتقال التعسفي. بتاريخ ٢٧ كانون الثاني عام ٢٠١٤، تم تأجيل محاكمتهم للمرة السادسة، والآن من المقرر أن يستمع فيها بتاريخ ٣ آذار عام ٢٠١٤. إن مركز الخليج يفهم أنه لا يوجد أي دليل قدم ضدهم حتى الآن، حيث يبقى مركز الخليج قلق بشدة على صحتهم الجسدية والنفسية.

٦٤. تم استهداف الصحفيين بشكل واضح في الهجمات التي تشنها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. ومن الأمثلة على ذلك قضية الصحافي ومدير مؤسسة أنا لوسائل الإعلام الجديدة في الرقة رامي رزوق، الذي اختطف من قبل مجموعة من الرجال المسلحين عند نقطة تفتيش بين مدينتي الرقة وطبقة في ١ تشرين الأول ٢٠١٣. وبتاريخ ٧ تشرين الثاني من عام ٢٠١٣، ووفقاً لشهود عيان، خطفت مجموعة

مسلحة مجهولة المذيع والناشط في الحقوق المدنية عبد الوهاب الملا، الذي كان أحد المؤسسين المشاركين لشبكة أخبار حلب واتحاد مراسلي حلب.

٦٥. على مدار السنة، دعا مركز الخليج الحكومة السورية وجميع أطراف النزاع إلى ضمان حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا في جميع الظروف للقيام بأنشطتهم في مجال حقوق الإنسان دون خوف من الانتقام، وإلى رفع جميع القيود بما في ذلك المضايقات القضائية.

الإمارات العربية المتحدة

٦٦. سيطرت على مشهد حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٣ المحاكمات التي انتقدت بشدة بحق ٩٤ من النشطاء الذين عرفوا باسم "الإمارات العربية المتحدة ٩٤"، والتي أدت إلى ٦٩ حكماً في تموز مع أحكام تصل إلى ١٥ سنة. قام مركز الخليج مع ائتلاف المنظمات غير الحكومية، بنشر تقريرين لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالمحاكمة، بما في ذلك مزاعم ذات مصداقية حول التعذيب وانتهاكات واضحة لحقوق إجراءات التقاضي السليمة. وجسّدت هذه المحاكمات الوضع الأوسع لحقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٣ الذي شهد استمراراً في القيود الشديدة على حرية التعبير، والمحاكمة الجائرة و سوء المعاملة في الاحتجاز. لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المحامون، وأسرهم تحت دائرة الاستهداف من قبل السلطات من خلال المضايقات والترهيب و الاعتقال والاحتجاز التعسفي. واستخدمت مزاعم مثل "الأمن القومي" كذريعة من جانب السلطات لخنق المعارضة وقمع النشطاء الذين يدعون إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٦٧. تم اعتقال مجموعة "دولة الإمارات العربية المتحدة ٩٤" بعد حملة واسعة على حرية التعبير والرأي في عام ٢٠١٢. وكان من بين المتهمين نشطاء المجتمع المدني بما فيهم الفقهاء وأساتذة القانون والمحامين الممارسين والمدافعين عن حقوق الإنسان. كان بعض المتهمين من أعضاء حزب الإصلاح "جمعية

الإصلاح و التوجيه الاجتماعي"، وهي حركة غير عنيفة تدعو إلى الإصلاحات السياسية . وكانت التهم الموجهة بحقهم: "التواصل مع الأفراد والكيانات الدولية والأجنبية والمؤسسات التي مقرها خارج الدولة من أجل تشويه صورة الدولة"، السعي إلى " نشر هذه الافتراءات من خلال أعضاء المنظمة ووسائل الإعلام ومواقع الشبكات الاجتماعية على الإنترنت"، و "إطلاق، إنشاء والعمل في منظمة تسعى لمعارضة المبادئ الأساسية لنظام الإمارات العربية المتحدة من الحكم و الاستيلاء على السلطة". هذه التهم تشبه الاتهامات التي وجهت بحق المدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، مع التركيز بشكل مقلق على التواصل عبر وسائل الإعلام الاجتماعية والإنترنت، ومع " مؤسسة مقرها خارج الدولة ".

٦٨. ارتُكِبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مرتبطة بالمحاكمة، وفيما يلي أمثلة على ذلك: تم احتجاز ٦٤ شخصاً على الأقل من المعتقلين في أماكن مجهولة لمدة تصل إلى سنة قبل المحاكمة. كما لم يحصل العديد من المعتقلين على المساعدة القانونية حتى أواخر شهر شباط من عام ٢٠١٣. وفي جلسة المحاكمة الأولى، قال المتهمين للقاضي أنهم تعرضوا لسوء المعاملة قاسية خلال أشهر الاحتجاز. فقد تحدثوا عن الحبس الانفرادي لفترات طويلة، والتعرض للإضاءة البيضاء المستمرة التي جعلت نومهم صعباً، وعدم كفاية التدفئة، وتغطية رؤوسهم عند نقلهم من الزنزانة. بدأ ١٨ شخصاً من مجموعة "الإمارات العربية المتحدة ٩٤" إضراباً عن الطعام في شهري تموز وآب احتجاجا على سوء المعاملة التي شملت الضرب من قبل حراس السجن، والقيود المفروضة على الزيارات العائلية و منعهم من صلاة الجماعة. إن الفشل بالتحقيق في مزاعم التعذيب يجعل السلطات تخرق التزاماتها الدولية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي صادقت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة في تموز ٢٠١٢. ولا يزال مركز الخليج قلق بشكل كبير إزاء ظروف احتجاز أولئك الذين ما زالوا في السجن.

٦٩. يمثل المحامي عبد الحميد الكيمايتي رقم ٨٦ من ٩٤ متهماً، عانى الكيمايتي من مضايقات من قبل الجهات الحكومية أثناء المحاكمة. رفضت السلطات حضور المراقبة القانوني الدولية البريطانية ميلاني

جينجيل لجلسات الاستماع، وهي محامية تم تكليفها من قبل ائتلاف المنظمات الغير حكومية، على الرغم من حصولها على تأكيدات من السلطات بأن جلسة المحاكمة ستكون "علنية بحكم القانون" و بأنها ستتمكن من الحضور. ولم يتم توضيح أسباب رفضهم هذا. ومنعت وسائل الإعلام الدولية أيضا من الدخول. وبينما أحكام المحكمة الاتحادية العليا هي نهائية، فإن الأحكام والإدانات ال٦٩ التي صدرت في تموز ووصلت إلى ١٥ عاماً لا يمكن الطعن بها من قبل المتهمين، في انتهاك واضح للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

٧٠.في شهر تشرين الثاني ٢٠١٢، اعتمد مرسوم اتحادي رقم 5/2012 مكافحة الجرائم الإلكترونية. مثل القوانين المماثلة في مختلف أنحاء المنطقة، فإن هذا المرسوم يشكل تهديداً خطيراً لممارسة الحق في حرية التعبير. وينص القانون على عقوبات بالسجن لأي شخص يسخر أو يضر بسمعة الدولة أو أي من مؤسساتها من خلال موقع على شبكة الانترنت أو من خلال أية وسيلة للاتصال عبر الإنترنت. في نيسان عام ٢٠١٣، كان عبد الله الحديدي أول شخص يحكم بموجب قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية بسبب تغريدات له على تويتر حول محاكمة مجموعة "دولة الإمارات العربية المتحدة ٩٤" والتعبير عن قلقه من عدم التحقيق في ادعاءات التعذيب. وحكم على الحديدي بعشرة أشهر في السجن، و أيدت محكمة الاستئناف الحكم. كما حكم على الناشط على الانترنت وليد الشحي بعامين في السجن و غرامة قدرها ٥٠٠،٠٠٠ درهم إماراتي (١٣٦،٠٠٠ $) في تشرين الثاني عام ٢٠١٣، بموجب القانون نفسه. وكان الشحي يتحدث بشكل كبير عن مجموعة "دولة الإمارات العربية المتحدة ٩٤" وانتقد عدالة المحاكمة. وبتاريخ ١١ أيلول عام ٢٠١٣، ألقي القبض على المدون البارز عبيد الزعابي بعد بث مقابلة له على محطة السي إن إن علق خلالها على قضية الشاب الأمريكي شيزاني كاسيم، الذي سُجِن في دولة الإمارات العربية المتحدة بسبب عمل فيديو محاكاة ساخر مع أصدقاء. ولا زال مكان الزعابي مجهولاً .

٧١.بتاريخ ٢٥ كانون الأول من عام ٢٠١٣، حكمت المحكمة الاتحادية في أبوظبي على المدافع عن حقوق الإنسان محمد سالم الزمر بالسجن لثلاث سنوات، وغرامة قدرها ٥٠٠،٠٠٠ درهم إماراتي (١٣٦،٠٠٠ $) بسبب إهانة رئيس الدولة وولي عهد أبوظبي، بالإدعاء أن الدولة قد دفعت أموالاً لشركة عسكرية وأمنية

خاصة، وهي بلاك ووتر، لإنشاء جيش من المرتزقة يقوم بـ "قمع الحريات ". وأدين أيضاً بالإضرار بسمعة جهاز أمن الدولة مع ادعاءات التعذيب. ولم يتم التحقيق في شكواه حول التعذيب. كما حكمت المحكمة أيضاً غيابياً على المدافع عن حقوق الإنسان عبد الرحمن عمر الجبابر، الذي يعيش خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، لمدة خمس سنوات في السجن. حيث أدين بتهم تشتمل على إدارة موقع على شبكة الانترنت، الإساءة إلى شرف قضاة المحكمة الاتحادية، والإضرار علناً بسمعة المحكمة.

اليمن

٧٢. لا يزال اليمن مكاناً في غاية الخطورة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون بانتظام الهجمات والترهيب و المضايقة من كل من الجهات الفاعلة الحكومية والغير حكومية. في حزيران، نشر مركز الخليج تقريراً عن اليمن بعد البعثة التي أجريت في شهر نيسان، وقامت بها المحامية البريطانية والعضو الاستشاري في مجلس إدارة مركز الخليج ميلاني جينجيل. لخلصت تقريريها بأن الفترة الانتقالية في اليمن برهنت على أنها أكثر خطورة للمدافعين عن حقوق الإنسان بسبب بيئة التعقيدات السياسية. حيث كان في السابق من الواضح بأن التهديدات تصدر من حكومة فاسدة وعنيفة. الآن، إن أولئك الذين يبلغون عن انتهاكات حقوق الإنسان ويروجون للعدالة يواجهون على نحو متزايد اعتداءات مكثفة ولا يمكن التنبؤ بها. وفقاً لجينجيل: "هذه الاعتداءات تشتمل على كم واسع من الاغتيال والضرب، وحملات واسعة النطاق على الانترنت من الاستغلال و الترهيب، واستخدام إجراءات المحكمة لقمع الصحافة المشروعة. لقد فشلت الحكومة الانتقالية بشكل ساحق بمنع الهجمات والتحقيق فيها و معاقبة المسؤولين عنه".

٧٣. بحلول منتصف نيسان عام ٢٠١٣، وثقت مؤسسة الحرية وهي منظمة مقرها اليمن ١٠٩ اعتداءات على الصحفيين، بما في ذلك الأحداث التالية في شهر نيسان ٢٠١٣ وحده: حيث تم تعرّض منصور نور، وهو صحفي يكتب تقارير حول الحراك التظاهري الجنوبي في عدن لإطلاق النار من قبل مسلح مجهول، حيث

بترت ساقه بالمستشفى في وقت لاحق. في اليوم نفسه، كانت هناك محاولة فاشلة لتفجير مكاتب محطة تلفزيون اليمن الشباب وصحيفة مصدر. كما أدين حسام عاشور وهو محرر أخبار يكتب باستمرار تقارير عن الفساد المزعوم في ما يتعلق بصندوق إعادة الإعمار، بإهانة موظف عمومي وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر و غرامة قدرها ٣٠٠،٠٠٠ ريال يمني (١٤٠٠$). حيث أفاد بانه تقدم بطلب استئناف الحكم الصادر بحقه. أيضا في شهر نيسان، أفاد رئيس تحرير الصحيفة اليومية *"الأولى"* محمد عايش أنه تلقى أكثر من ٣٠ رسالة نصية من أرقام هواتف يمنية وأجنبية تهدد بقتله، قطع يده أو قطع لسانه. وفي ٢٧ نيسان، تعرض أطقم التصوير في قناة الجزيرة و سكاي نيوز العربية أثناء تغطيتهم لمظاهرة حركة الجنوبيين في عدن، للاعتداء الجسدي والتهديد بالسكاكين، كما تم مصادرة كاميراتهم .

٧٤.أما محمد العباسي، وهو صحفي رفي المستوى يركّز على فضح الفساد على جميع مستويات المجتمع اليمني، واجه مضايقات مستمرة بما في ذلك تهم جنائية ومحاولات الترهيب. لقد نشر أكثر من ٢،٠٠٠ وثيقة تتعلق بإعادة هيكلية الجيش وتنظيم القاعدة وغسل الأموال وصفقات الأسلحة. وصنّفت العديد من هذه الوثائق وتم تسريبها له من قبل العمال المعنيين في الدوائر الحكومية. في شهر آذار من عام ٢٠١٣، واتهم العباسي بالضرر بالسمعة بسبب تقاريره عن الفساد حول منظمة تديرها الحكومة شكلت من أجل توزيع الأموال على المصابين في الاحتجاجات في عام ٢٠١١. في شهر أيلول من عام ٢٠١٣، نشر العباسي رسالة من وكالة الأمن القومي موجهة إلى وزير النفط وتطلب منه إطلاق النار على أعضاء في اتحاد النفط والغاز الذين كانوا يدعون إلى إضراب عام للمطالبة بظروف معيشية أفضل مع التوضيح بأنهم يشكلون تهديداً للأمن القومي. بعد يوم من نشر الرسالة، تم مطاردة العباسي من قبل ما يعتقد أنها كانت مركبة تابعة للحكومة. وأيضاً يعتقد مركز الخليج بأنه مثالاً آخراً للمضايقات المستمرة بحقه، تم حرمان العباسي والمحرر في صحيفة النداء سامي غالب من تأشيرة لزيارة السويد في شهر أيلول. حيث تمت دعوتهم للإدلاء بشهاداتهم أمام البرلمان السويدي والتحدث في جامعة كوبنهاغن بشأن حالة حقوق الإنسان في اليمن.

٧٥.في شهر آذار من عام ٢٠١٣، تعرّض المدافع عن حقوق الإنسان خالد عايش ورئيس المنتدى الوطني لحقوق الإنسان في اليمن، لمحاولة اغتيال بعد تهديدات عديدة لحياته. وفي تشرين الثاني من عام ٢٠١٣، حاول مسلحون اغتيال عبد الله بن عامر، وهو ناشر ورئيس تحرير "صحيفة المساء". وبتاريخ ١٨ تشرين ثاني من عام ٢٠١٣، تم إحراق مستودعين لصحيفتي "الأولى" والشارع" من قبل رجلين ملثمين يركبان دراجة نارية، حيث هربا بعد أن أضرموا النار في المبنى.

٧٦.لقد وثّق مركز الخليج أيضاً كيف يتم مهاجمة الشبكات الاجتماعية مثل الفيسبوك من قبل جماعات في اليمن لتخويف النشطاء و أولئك الذين يدافعون عن حقوقهم. من المعروف أن هناك مئات الأشخاص يقومون باستهداف صفحات الفيسبوك التي تروّج لمكافحة الفساد، ونشطاء حقوق الانسان الذين يعبرون عن آرائهم المستقلة باختراق صفحاتهم برسائل مسيئة. غالبا ما تحتوي هذه الرسائل على اتهامات بالسلوك الغير إسلامي، وفي بعض الأحيان بالردة. إن هذا الاتهام الأخير خطير للغاية لأن عقوبة الردة تعتبر من قبل العديد الموت. وصفت العديد من الناشطات ذلك لمركز الخليج بـ "الإعدام الاجتماعي". إن المدافعة عن حقوق الإنسان و المعلمة مجد الحداد هي مثال واحد لإنسانة واجهت حملة على الفيسبوك لسوء المعاملة. الحداد، التي كانت تملك وتدير مدرسة حتى عام ٢٠١١ خسرت مدرستها بعد مشاركتها في احتجاجات عام ٢٠١١ ، وقرارها بعدم ارتداء الحجاب في الأماكن العامة. قالت الحداد أنها تعتقد بأن الشائعات عن أخلاقها والتزامها الديني أدى إلى قيام الأهالي إخراج الطلاب من قبل أهاليهم من المدرسة وإلى سحب رخصتها من قبل وزارة التربية والتعليم. حيث تدير الآن منظمة غير حكومية تركز على تعليم المرأة والعلاقة بين التعليم والديمقراطية. بعد تعبيرها العلني عن دعم ضحايا الاغتصاب الجماعي تعرّضت حداد لحملة مسيئة، بما في ذلك على الفيسبوك.

٧٧. إن أحمد سعيد حاشد، الذي عمل كقاضي لمدة ست سنوات في اليمن، والآن عضو في البرلمان فضلا عن دوره في الترويج للمجتمع المدني منذ فترة طويلة من أجل العدالة الاجتماعية، شارك في مسيرات احتجاجية عام ٢٠١١، وواجه مضايقات مستمرة، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية منذ ذلك الوقت. أثناء مشاركته في

مظاهرة احتجاجية لتسليط الضوء على توزيع الأمول الغير عادل للمصابين في الاحتجاجات عام ٢٠١١، تعرض حاشد للهجوم بقضبان حديدية وتقريباً قتل من قبل جانب رجال يرتدون زي فرقة مكافحة الشغب. ويزعم حاشد أن هذا الهجوم كان محاولة متعمدة لقتله ولكن لم يكن هناك أي تحقيق رسمي .

III . الخلاصة

٧٨.وثّق مركز الخليج حملة واضحة ضد المعارضة والنقد و دعوات الإصلاح في منطقة الخليج في عام ٢٠١٣. إن القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير تجسدت في المقاضاة بموجب قوانين التشهير وتشويه السمعة واتهامات أمنية ملفقة بموجب قوانين الجريمة الإلكترونية الأخيرة. إن تشديد القيود على استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية تعكس اعتراف الحكومة بقوة هذه المنابر في التوثيق الفور وتبادل المعلومات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وقدرتها على توفير أداة لتنظيم الأحداث، وتبادل الخبرات والدعوة علناً إلى الإصلاح. تظهر التجارب في اليمن أن وسائل الإعلام الاجتماعية يمكن مهاجمتها أيضاً لتكون أداة لمضايقة النشطاء. وشملت القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات رفض تسجيل منظمات حقوق الإنسان وما يتبعه من ملاحقة ومعاقبة أولئك الذين يسعون للعمل ضمن حدود القوانين المقيدة. كما أن القيود المفروضة على حرية التجمع في جميع أنحاء المنطقة شملت حظر على عقد أو المشاركة في المظاهرات، والمضايقات التي يتعرض لها أولئك الذين سعوا للمشاركة في الاحتجاجات واستخدام القوة المفرطة ضد أولئك الذين تجرأوا على التجمع معاً سلمياً للتعبير عن بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان. كما شمل الترهيب والمضايقات التي يتعرض لها أولئك الذين سعوا للدفاع عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة على الاعتقالات التعسفية والاحتجاز و سوء المعاملة والتعذيب المنهجي والملاحقات والمحاكمات والأحكام التي ابتعدت كثير عن المعايير الدولية للمحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة.

في أسوأ الحالات، مثل سوريا والعراق، كان المدافعون عن حقوق الإنسان عرضة لحالات الاختفاء القسري والتعذيب والإعدام المنهجي.

٧٩. إن هذه الموجة من القمع ضد المدافعين عن حقوق الإنسان بمثابة رد فعل واضح ضد الثقة المتزايدة واتساع الرؤية لدى الناشطين في مجال حقوق الإنسان في أعقاب الربيع العربي. إن الناس في جميع أنحاء المنطقة يطالبون بحقوقهم الإنسانية. انهم يريدون ما وصفته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في خطاب لها عام ٢٠١١ " حتمية *تونس*" بـ: "المشاركة الفعالة في الشؤون العامة، حياة كريمة، والتحرر من الخوف والفقر". إن على المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، والمجتمع الدولي بمؤسسات حقوق الإنسان التابعة له، وبالعلاقات المتعددة الأطراف و الثنائية على حد سواء، تعظيم وإدامة الضغط على الحكومات في الخليج من أجل التقيّد بالتزاماتها المحلية والدولية لاحترام وحماية والوفاء بحقوق الإنسان لجميع شعوبهم.